

# الرؤية

ARROUIAH 17 th October 2009

تصدر عن شركة الرؤية للخدمات الإعلامية

العدد 610 - السنة الثانية - السبت - 17 أكتوبر 2009م - 28 من شوال 1430هـ

يومية سياسية شاملة

المشروع سيقدّم بصيغة جديدة.. وإنتاجها سيرتفع إلى 900 ألف برميل

# الحكومة تعيد تأهيل حقول الشمال

■ مصدر نفطي: الكويت تأخرت في مجال تطوير حقولها ■ مزيد: مرفوض إذا جاء بصيغته القديمة ■ الدقباسي: «الاستقرار» هو الأساس للمشاريع التنموية

مبارك البغلي و رشيد  
الفعم وبدر البرازي

أكد مصدر نفطي لـ«الرؤية» أن الأجواء الحالية مناسبة لإعادة طرح مشروع حقول الشمال في ظل النوايا الحكومية لدفع عجلة التنمية والمشاريع الحيوية الى الواجهة.

وقال المصدر ان التثام السلطتين مع بدء دور الانعقاد الجديد سيتيح لهما تنفيذ الخطة التنموية ولاسيما المشاريع الكبرى التي ترمي الحكومة بثقلها وراءها وتنوي تنفيذها على جناح السرعة، ويأتي على رأسها القضيتان الإسكانية والتعليمية. وعلى سياق المجلس فإن المشاريع التي تدرجت في دهايلز اللجان البرلمانية خلال العطلة الصيفية لمجلس الأمة تمحورت في أمور عدة سترسم خارطة طريق جادة للتعاون بين السلطتين، مع ان هناك اولويات مختلفة بين الجانبين، فنيابيا تبرز قضية شراء المديونيات، وحكوميا هناك اشراك القطاع الخاص في المشاريع الكبيرة.

وفيما يتعلق بمشروع حقول الشمال ذكر المصدر النفطي ان الحكومة ستأخذ جميع التعديلات النيابية الممكنة على المشروع، مشيراً الى ان الوقت ملائم جدا لإعادة تأهيل حقول الشمال ومحورة إعادة صيغته الحكومية

وان يدرس بمختلف جوانبه المتعلقة بالشركات حتى لا نخرج بعدم رضا من قبل اي جهة. وأشار الى ان الكويت تأخرت كثيرا في مجال تطوير صناعاتها النفطية والعالم اخذ يتطور بصورة كبيرة، وعلينا الاخذ بأسباب التقنيات الحديثة لانتاج النفط. نيابيا أكد النائب حسين مزيد ان مشروع حقول الشمال الذي قدم في مجلس 2003 مرفوض جملة وتفصيلا. وأشار مزيد في تصريح لـ«الرؤية»، الى انه اذا كان المشروع يختلف تماما عما قدم سابقاً فلا مانع من المناقشة والاطلاع عليه لمعرفة تفاصيله، ومن جانبه طالب النائب علي الدقباسي بضرورة الالتفات الى القضايا التنموية وتريد الحلول للمشكلات العالقة بين السلطتين حتى يأتي الاستقرار لهما، اذ لا يمكن اقرار مشاريع تنموية بعيداً عن الاستقرار.

من جديد لتقديمه لمجلس الأمة مطلع دور الانعقاد المقبل. وأشار المصدر الى ان تطوير حقول الشمال لا يعني حقول الشمال وحدها بل جميع المصافي والحقول النفطية، ولكن بعين الاعتبار الحقول الشمالية للاستفادة منها ولو كانت على نظام إشراك بعض الشركات. وبين أن إنتاج حقوق الشمال سيزيد من 450 ألف برميل الى 900 ألف برميل والشركات الاجنبية ستجهز المشروع قبل سنوات من نظيرتها المحلية، وأوضح المصدر ان جميع الاجراءات الحكومية في الاستثمار لا تفرص عليها أي التزامات مالية، وثانياً يحظر ان يكون للشركة الاجنبية وكيل او ممثل محلي او مستفيد آخر بشكل مباشر أو غير مباشر. وبين المصدر ان المشروع حيوي ولا بد ان يعاد النظر فيه في مجلس الأمة ومن قبل السلطتين،